مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية
تصدر عن مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة بتيسمسيلت/الجزائر
ISSN 2571-9882 EISSN 2600-6987
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/297
Contemporary Studies is a bi-annual open access International double-blind journal. It is published by the University of Tissemsilt, Algeria.
المجلد: 07/ العـدد: 02/ ديسمبر (2023)، ص.ص.12-20

أثر معاني الكلام في تفسير نظام التركيب النحوي
ـ قراءة في مقولات الرضي في شرحه على كافية ابن الحاجب ـ

The impact of the meanings of speech in the analyses of the grammatical structure system
-A reading in the sayings of Radhi al-Din in his explanation of Kafiya Ibn al-Hajib-

أ.د. محمود رزايقية
abousoltane141@gmail.com
جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت
(الجزائر)

تاريخ الاستلام:2022/11/16 تاريخ القبول: 2023/01/25 تاريخ النشر: 2023/12/02

ملخص:
لمعاني الكلام مفهوم أساسيٌ ودقيقٌ في اللسانيات التداولية، ولا يمكن تجاهل هذا المفهوم في تحليل الخطاب؛ إذ الخطاب من شأنه أن يتأسس على تأدية المخاطبين لأفعال كلامية إنجازية تأثيرية ذات وقع على نفسية المخاطبين.
وتكتسبُ هذه الدراسة أهميتها من كونها تنطلق من دراسة التراث النحوي لتقف عند معطيات الدرس اللساني الحديث وفي ضوء المنهج التداولي. وهي دراسة تقوم على الحوار العلمي بين منجزات التراث النحوي العربي وما قدّمته أعمال (أوستن وسيرل)،وتتفادى تطبيق معاني الكلام كما هي في اللسانيات التداولية، وإنما نبحث في تجليات ما يناظرها ويقاربها في المنجز النحوي عند رضي الدين الأستراباذي(ت686هـ) في شرحه على كافية ابن الحاجب(ت 646هـ)، والذي استطاع أن يخرج به من الاعتناء بالجملة على أساس شكلي إلى مفهوم العمل اللغوي.
كلمات مفتاحية: معاني الكلام، أفعال الكلام،التداولية،التركيب النحوي، النحو.

Abstract:
There is a basic concept of the semantics of speech in pragmaticlinguistics, wherebydiscourseisestablished by the performance of verbal and performative actions by the addressees.
This study gains its importance from the study of the grammatical heritage and the data of the modern linguisticlesson, in the light of the pragmaticsapproach. It is a studybased on the scientific dialogue betweenwhatwasaccomplished by Arab grammarians and the works of (Austin and Searle). Radi al-Din al-Istrabadhi (d. 686 AH) remainsrepresentative of the meanings of speech in hisworks, especiallywhenhebecame more interested in the concept of linguisticworkthan the sentence.

Keywords:*meanings of speech;speech acts;pragmatics; grammar; grammatical structure.*

مقدّمة:

إذا أردنا أن نخدم تراثنا فلا مناص من إعادة قراءته واستكشاف أسراره العلمية من خلال نصوصه، وتفكيك المفاهيم المعرفية التي قدّمها علماؤه في ضوء مستجدات الدراسات اللسانية الحديثة.

والناظر في استقراء النظرية النحوية العربية يقف على فكرة الربط بين النحو ومعاني الكلام، والتي نمت وتطوّرت في الدراسات اللغوية واللسانية الحديثة، حتى بات من غير الممكن الفصل بين القاعدة النحوية وجانبها الاستعمالي؛ لأنّ الفصل بينهما دعوى باطلة تنمّي فكرة إهمال التقعيد النحوي لأهمية المخاطَب.

ولأجل إنصاف علماء النحو القدامى، اجتهدتُ في هذه الدراسة أن أتلمّس ما أستطيع من المقولات النحوية للرضي من خلال شرحه لكافية ابن الحاجب، لأكشف عن وجه من وجوه التلاقي والتقارب العلمي بين المقولات النحوية في تراثنا العربي ومعطيات الدرس التداولي ممثلة في نظرية الأعمال اللغوية عند (سيرل وأوستن)، وهذا في باب أهمية معاني الكلام في ضبط العامل النحوي.

ووقع اختياري على شرح الرضي للكافية لأسباب كثيرة، أهمها:

1 ـ لم أقف ـ في حدود اطلاعي ـ على دراسة تناولت معاني الكلام عند الرضي في شرحه للكافية.

2 ـ أنّ الرضي عاش في القرن السابع الهجري، وهي مرحلة النضج الفكري للنحو العربي، وقد شهدت هذه الفترة تطوّراً في تجريد المفاهيم وإيضاح المسائل النحوية.

3 ـ ملاحظة وجوه التلاقي والتقارب بين ما قدّمه الرضي وما قدّمته النظريات اللسانية الحديثة، وخاصة المنهج التداولي وأفعال الكلام.

ويمكن أن نلخّص أهداف الدراسة فيما يلي:

1 ـ التعرّف على مدى حضور معاني الكلام في النظرية النحوية العربية.

2 ـ الكشف عن أسبقية النحو العربي ـ ممثلا في المقولات النحوية للرضي ـ في معرفته بكثير من المفاهيم النحوية واللسانية، والتي بشّرت بها اللسانيات الحديثةُ قبل قرن من الزمن فقط.

3 ـ إبراز أوجه التقارب بين النظرية النحوية العربية وما أنجزته النظريات اللسانية في مجال تعلّق اللغة والنحو بالاستعمال والإنجاز الفعلي للكلام.

ونحاولُ في هذه الدراسة تتبّع بعض أساسيات العامل النحوي بما له علاقة بمعاني الكلام؛ وذلك لرفع اللّبس عن " حركية العامل" وأهميتها في النظرية النحوية العربية، إذ أغلب النحويين الذي رفضوا نظرية العامل لم يدركوا علاقته بالمعاني؛ حيث ذهب إبراهيم مصطفى إلى أنّ تعلّق النحويين بفلسفة العامل كان سببا في ضعف عنايتهم بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة[1].

فلا يمكن تسجيل قراءة لباب من أبواب النحو العربي دون المرور بالعامل النحوي، فهو المحور الرئيس الذي تدور حوله كثيرٌ من مباحث النحو العربي ومسائله وقضاياه. فمن غير الميسور العثور على باب نحوي كُتب بمنأى عن توجيه هذه النظرية وإيحاءاتها[2].

أولاً: معاني الكلام: المفهوم والتأسيس:

نشأت نظرية ما يسمّى(معاني الكلام) بالتزامن مع بروز مصطلح أفعال الكلام من خلال المعرفة اللسانية ذات الأصول التداولية، ولاسيما الأعمال التي قدّمها الفيلسوف اللساني الإنجليزي (أوستن Austine) (1911 ـ 1960)، وهو يمثّل

المؤسس الحقيقي لنظرية الأفعال الكلامية (Speech Acts) من خلال محاضراته " الكلمات والأفعال" بين سنتي: 1952 ـ 1954، وأصبحت اللبنة الأولى للتداولية اللسانية.

وقد توصّل أوستن في آخر مرحلة من مراحل بحثه إلى تقسيم الفعل الكلامي الكامل على ثلاثة أفعال فرعية؛ أي أننا حين نتلفظ بجملة ما، فإننا نقوم بثلاثة أفعال، هي: فعلُ التلفظ، وفعل قوّة التلفظ، وفعل أثر التلفظ، " فالعملُ الأولُ: هو العمل القولي(فعل القول/ الفعل اللغوي)، والمراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم، وذات دلالة. وهو يشتمل على أفعال لغوية فرعية، يمكن إدراجها في المستويات اللسانية المعهودة، أو (الأفعال اللسانية على تعبير أوستن)؛ أي الفعل الصوتي(إنتاج الأصوات)، والفعل التركيبي(إخضاع الأصوات لنظام نحوي معيّن)، والفعل الدلالي(ربط الأصوات بالدلالة)، ولا يمكن فهم المتكلّم وقصده إلا من خلال السياق والمقام"[3].

وأمّا الثاني فهو العملُ المتضمّن في القول، الذي يتحقق بقولنا:عملٌ محدّد، وسمّاه أوستن(القوّة الإنجازية)، والثالث: هو عمل التأثير بالقول(الفعل الناتج عن القول/الفعل التأثيري)، الذي يتحقق من جراء قولنا: شيء ما؛ أي ذلك الكلام الذي يؤدّي إلى التأثير في مشاعر المتلقي وأفكاره[4].

وإذا كان أوستن يمثّلُ مرحلة التأسيس لنظرية أفعال الكلام، فإنّ مرحلة النضج والضبط المنهجي كانت بين يدي تلميذه سيرل(Searl)؛ فقد شكّ في وجود أعمال تأثير بالقول، يقول: " ليس لكلّ الأفعال الكلامية نتائج، ويضرب مثلا :(فعل التحية) في قولهم:مرحبا، فالمتكلّم في هذه الحالة لا يرد من مستمعه بأن يقوم بأيّ عمل سوى إدراكه بأنه يُحيّا من لدن المتكلّم. وهذا الإدراك ليس عملا أو استجابة إضافية، فهو يساوي إدراك المستمع بأنّ المتكلّم أعطاهُ وعدا في حالة فعل الوعد، أو هدّده في حالة فعل التهديد"[5].

الملاحظ أنّ سيرل انتقل من دراسة الخطاب الذي اهتمّ به أوستن إلى دراسة العمل اللغوي، وقد نبّه إلى تفريق دي سوسير بين الكلام واللسان واللغة، وذهب إلى ضرورة دراسة الخصائص الصورية للسان من جهة الوظيفة التي يمكن أن تؤديها في دائرة العمل اللغوي. ويتجلّى إسهام (سيرل) في فصل القوّة المقصودة بالقول وبين المضمون القضوي داخل الجملة الواحدة، وهذا الفصل والتمييز ناتج عن تساؤله عن عدد من الأقوال التي لها معانٍ مختلفة، رغم أنّ القضية هي نفسها في كلّ الجمل. مثال ذلك[6]:

ــ يدخّنُ زيدٌ كثيراً.

ــ هل يدخنُ زيدٌ كثيرا؟

ـ زيدٌ، دخّنَ كثيراً .

ـ يا إلهي، ما أكثر ما دخّن زيدٌ!

القضية في هذه الجمل واحدة، وهي (تدخين زيد)، غير أنّ المعاني مختلفة؛ إذ الأولى إخبار، والثانية استفهام، والثالثة أمر، والرابعة تعجّب.

ثانياً: معاني الكلام في التراث النحوي العربي:

لم يغفل علماء العربية ونحاتُها مصطلح (معاني الكلام) وما يتعلّق بالجملة العربية من ملابسات الخطاب، وهو دليلٌ على إدراكهم للعلاقة بين التركيب النحوي والوظيفة التي يؤديها ذلك التركيب بقصد حصول الفائدة. وفي هذا المقام وضع أحمد بن فارس باباً أسماه(باب معاني الكلام)، قال فيه : " وهي عند بعض أهل العلم عشرة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب، وعرض، وتحضيض، وتمنٍ، وتعجّب "[7].

ويورد عبد القاهر الجرجاني فكرة رائدة تُبشّرُ عملياً أنّ علماءنا كانوا على دراية بما يسمى (معاني الكلام). يقول: " فإنك تعلم أنّ قائلا لو قال: الخبرُ مثل قولنا(زيدٌ منطلقٌ)، ورضي به وقنع، لو تطالبه نفسه بأن يعرف حدّا للخبر، إذا عرفه تميّز في نفسه

من سائر الكلام، حتى يمكنه أن يعلم ههنا كلاماً لفظُه لفظ الخبر، وليس هو بخبر، ولكنه دعاء، كقولنا:(رحمةُ الله عليه، وغفر الله له)، ولم يجد في نفسه طلبا لأن يعرف أنّ الخبر هل ينقسم أو لا ينقسم..."[8].

وقال عبد القاهر في موضع آخر يحدّد فيه معاني الكلام : " اعلم أنّ معاني الكلام كلّها معانٍ لا تتصوّر إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر ... ومن الثابت في العقول، والقائم في النفوس أنه لا يكونُ خبرٌ حتى يكون مخبر به، ومخبر عنه؛ لأنه ينقسم إلى (إثبات) و(نفي)، والإثبات يقتضي مثبتا، ومثبتا له، و(النفي) يقتضي منفيا، ومنفيا عنه"[9].

وما نستخلصه أنّ المقصود بمصطلح (معاني الكلام)، هي: تلك المعاني المختلفة التي ينعقد عليها الكلامُ؛ من إخبار، أو استخبار، أو شرط، أو تمن، ونحوها من المعاني الكثيرة والمتعددة.

وتذهب الدراسة إلى أنّ رضي الدين الأستراباذي عرف (معاني الكلام)، وأشار إليها بمصطلح (أقسام الكلام)، قال: " وكلّ واحدة من هذه الأحرف ـ يعني إنّ وأخواتها ـ تدلّ على قسم من أقسام الكلام، بخلاف إنّ المكسورة، فإنها تؤكّد معنى الجملة فقط "[10].

وإذا تأملنا قول الرضي ، فإنه يتبادر إلى أذهنا من ظاهر النص أنه يعني بـ (أقسام الكلام): تلك القسمة الثلاثية للكلمة، وهي: الاسم، والفعل، والحرف.والصوابُ أنّه يقصد بأقسام الكلام تلك الحروف الدالّة على المعاني ، كـ (التمني، والترجي، والتشبيه، ونحوها)، وكان يلحّ على أنّ الأصل في إنشاء تلك المعاني أن تُؤدّى بالحروف[11].

ثالثاً: أثر معاني الكلام في فهم الجملة الإسنادية:

إنّ التركيب الإسنادي لا يكتمل إلا بتوافر عنصرين أساسيين ظهورا أو تقديرا، هما: المسند والمسند إليه، وبتوفّر هذين العنصرين في التركيب يكتمل المعنى، ويكون ذا طبيعة دلالية.

والجملة الاسمية هي التي على مسند إليه(مبتدأ)، وترد في النصوص بشكلين كبيرين: شكلٌ تتجرد فيه من البداية بأفعال وحروف عاملة، وشكلٌ يُسبق فيه المبتدأ والخبر بتلك المكوّنات النحوية، وهي النواسخ[12].

عرّف ابن يعيش المبتدأ والخبر: " بأنهما الاسمان المجرّدان للإسناد، نحو قولك (زيدٌ منطلقٌ)..."[13]. كما اختلف النحاةُ في عامل رفع كل من المبتدأ والخبر، فذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، وأنّ الخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه؛ فمنهم من يرى أنه يرتفع بالابتداء وحده، ومنهم من جعله يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً.

وحينما ذهب البصريون إلى أنّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء، فقد لجأوا لإثبات ذلك إلى فكرة العامل؛ إذيمكن أن يكون المبتدأُ مُخبرا عنه، نحو (زيدٌ منطلقٌ) ـ وإمّا أن يكون المبتدأ مسندا إلى مرفوع يُغني عن الخبر، نحو قول الشاعر:

أقاطنٌ قومُ سلمى أم نووا ظعنا إن يظعنوا فعجيبٌ أمرُ من قطنا[14].

واشترط نحاةُ البصرة للوصف الرافع لاسم مُغن عن الخبر أن يكون عاملا محدّدا بنوع، وهو أن يتقدّمه نفيٌ، أو استفهامٌ، وهذا الشرط لم يفترضه نحاةُ الكوفة، مستدلّين في ذلك بقول الشاعر:

خبيرٌ بنو لهْبٍ فلا تك مُلغياً مقالَةَ لهبّي إذا الطيرُ مرّت[15].

وقد توسّع النحويون في مراعاة معاني الكلام لدرجة أنهم رأوا أنّ الجملة لا تُدرسُ إلّا بعد عقدها على معنى من معاني الكلام ؛ فكان اشتراط نحاة البصرة أن يُسبق الوصف الرافع لاكتفائه بمعنى من معاني الكلام الملائمة للفعل؛ وتعليل ذلك أنّ الوصف مع مرفوعه لا يمكن أن نعامله معاملة المبتدأ والخبر في حقيقتهما، نحو(زيدٌ قائمٌ)، والوصف في حقيقته بمنزلة الفعل، لذلك لا يمكن أن يُخبر عنه بشيء.

وفي الحالة الأصلية: الخبرُ لا يكون مُخبَراً عنه، غير أنه لمّا رُفع الاسمُ بعد الوصف صار الفاعلُ كأنه خبرٌ من جهة الظاهر لا من جهة المعنى؛ لذلك لا تصيرُ الصفةُ مع فاعلها جملة إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها، كمعنى النفي، والاستفهام؛ لأنّ الصفة بمنزلة الفعل، والفعلُ لا خبر له، فمن ثمّ تمّ بفاعله كلاماً[16].

أمّا إذا جاء الكلام بقولنا:(قائمٌ زيدٌ)، بجعْل الوصف رافعاً (زيداً) فاعلا له، فإنّ الجملة قد اقتربت من الفعلية؛ ولأنّ الوصف بمنزلة الفعل، فهي محتاجة إلى معنى من المعاني التي تليق بالجملة الفعلية، كـ (النفي والاستفهام).

وأهمية معاني الكلام تستقطب أحوال الدلالة الاستعمالية لأساليب الكلام، لدرجة أنّ هذه المعاني تضع بعض الضوابط المنظمة للتراكيب النحوية، حيث منع النحاةُ دخول

. النواسخ عليها، للزومها الصدارة وجوباً، وذلك لما تتضمنه من معاني النفي، كما أنّ النحاة منعوا دخول النواسخ على (ربّ)؛ لأنّ القلّة ـ في نظرهم ـ جارية مجرى النفي، فصار لها حقّ الصدارة[17].

بهذا يمكن أن نستنتج أنّ معاني الكلام تتجلى فيما يلي، بحسب مقولات الرضي:

1 ـ النفيُ معنى من معاني الكلام، ووجب أن يكون في الصدارة.

2 ـ النواسخ لا تدخل على ما فيه معنى النفي؛ لأنّ النواسخ تحمل في ذاتها تعبيرا خاصا يقصده المتكلّمُ من كلامه، والناسخ إذا دخل الكلام مع النفي يُحدث تنافرا وتناقضا، وبالتالي يلتبس المعنى الذي يقصده المتكلّمُ.

رابعاً: تفسير معاني الكلام للعامل في (إنّ وأخواتها):

فهي نواسخُ حرفية، تقوم بنسخ المعنى والإعراب، فهي ليست أفعالا ولا أسماء، بل حروفاً، وإن عملت عمل الفعل وتضمنت معناه، وتسمى (الأحرف المشبهة بالفعل)، ومما لا شكّ فيه أنّ هنالك فرقا كبيراً بين هذه النواسخ والنواسخ الفعلية، على الرغم من اقتراب هذه الحروف من الأفعال في بعض خصائصها[18].

إنّ وأخواتها: وهي ستّة حروف (إنّ، أنّ، لكنّ، ليت، لعلّ، كأنّ)، وهي من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنصبُ ما كان مبتدأ، وترفع ما كان خبراً، ويعلّل ابنُ يعيش سبب عملها لشبهها بالأفعال، وذلك من وجوه منها: اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء، والثاني: أنها على لفظ الأفعال، إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال، والثالث: أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية، والرابع: أنها يتصل بها المضمر المنصوب، ويتعلّق بها كتعلّقه بالفعل[19].

وكما أنّ لعامل الابتداء حقّ الصدارة، لكونه دالاً في الكلام على معنى الإثبات، فمن حقّ هذه الحروف أن تكون لها الصدارة في الكلام؛ لأنها دالّة على معان مختلفة في الكلام. فـ (إنّ): تدلّ على معنى التوكيد، و(كأنّ): تدلّ على معنى التشبيه، و(لكنّ): تدلّ على معنى الاستدراك، و(لعلّ) : تدلّ على معنى الترجّي، و(ليت): تدلّ على معنى التمني.

وقد ذكر الرضيُ تأويلا مقبولاً يوضّح فيه شبه هذه الحروف بالفعل من جهة المعنى؛ حيث يرى أنّ في (إنّ وأنّ) معنى: حققتُ، وفي (كأنّ) معنى: شبّهتُ، وفي (لكنّ) معنى: استدركتُ، وفي (ليت) معنى: تمنيتُ، وفي (لعلّ) معنى: ترجيتُ[20].

فكلّ كلام تتصدره هذه الأحرف يكون موضعاً للمعنى الذي تبنى عليه الجملة من: توكيد أو تمن أو ترج ونحوها، إذ الجملة المبدوءةُ بالحروف المشبهة بالفعل دالة لإثبات المبتدأ، وهي تعمل عمل الفعل، الذي يطلب تقديم المفعول به المنصوب في الجملة التي تستعمل فيها، " فكأنها جملةٌ فعليةٌ تقدّم فيها المفعول به المنصوب"[21].

وبالتالي، الدراسةُ النحويةُ لا تدرسُ تركيباً مجرّداً، وإنما هي دراسة للإسناد المعتمد على معنى من معاني الكلام، سواء كان معنى للتوكيد، أو معنى للتشبيه. ويؤكّد الرضيُ على صدارة هذه الأحرف للكلام لاعتبارات دالّة على معان جلية، يقول: "كلُّ ما يُغيّر معنى الكلام، ويؤثّر في مضمونه، وكان حرفا فمرتبته الصدرُ... وإنما لزم تصدير المغيّر الدالّ على قسم من أقسام الكلام، ليبني السمعُ ذلك الكلام من أوّل الأمر على ما قصد المتكلّمُ؛ إذ لو جوّزنا تأخير ذلك المغيّر فأُخّر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغيّر من أوّل الأمر على كون مضمونه خاليا عن جميع المتغيّرات، لتردّد ذهنه في أنّ التغيير راجعٌ إلى الكلام

المتقدّم، الذي حمله على أنه خال عن جميع المتغيّرات، أو أنّ المتكلّم يذكر بعد ذلك المغيّر كلاماً آخر يؤثّر فيه ذلك المغيّر، فيبقى في حيرة"[22].

وهكذا تبقى معاني الكلام بين يدي المتكلّم، يستعملها بقدر الكشف عن مقاصده. من ذلك أن تجتمع (إنّ) ولام الابتداء، وهذا يعني المبالغة في إرادة التأكيد، نحو:(إنّ زيداً لقائمٌ).

يلاحظ في هذا المثال أنه ظهر حرفٌ ينازع (إنّ) في حقّ الصدارة، وله دلالة خاصة على معنى من معاني الكلام؛ إذ إنّ لام الابتداء حرفٌ دالٌّ على معنى التوكيد، ورغم ذلك نجدها قد تأخرت عن موضع الصدارة المستحقّ لها في الأصل.

وهذه الإشكالية فرضت نفسها في الفكر النحوي، وكان ينبغي أن يجد لها النحاةُ حلاً عمليا، وفي هذا المجال يقول ابنُ جني في باب إصلاح اللفظ: " ومن ذلك قولهم: إنّ زيدا لقائمٌ، فهذه لام الابتداء، وموضعها أوّل الجملة وصدرها، لا آخرها وعجزها، فتقديرها أوّلُ: لئنّ زيداً منطلقٌ، فلمّا كُره تلاقي حرفين لمعنى واحد هو التوكيد، أُخّرت اللامُ إلى الخبر فصار:إنّ زيداً لمنطلقٌ "[23].

أمّا الرضيُ فكانت له تحليلُ آخر، مفاده أنّ (إنّ) إذا دخلت على الجملة الاسمية لم تستحق (لام الابتداء) حكم الصدارة الذي كان لها في الأصل[24]. لذلك سميت هذه اللام بـ (اللام المزحلقة)؛ لأنها مؤخرة من تقديم، فالأصل في:(إنّ زيداً لقائمٌ)، هي (لئنّ زيدا لقائم)[25]، حيث إنّ موضعها في الأصل صدر الكلام لدلالتهما على معنى التوكيد والتحقيق في الجملة، ولمّا كان لـــ (إنّ، ولام الابتداء) معنى التوكيد، كرهوا الجمع بين حرفين من أحرفه، لذلك زحلقت اللام إلى الخبر، وكانت اللام أولى بذلك؛ لأنها غير عاملة، وتقديم العامل أولى[26].

وللرضي نظرة معمّقة وسابقة في الفكر النحوي حينما جعل حقّ الصدارة مصاحباً لأذهان المتكلّمين بالعربية، لذلك لم يجعلوها تتأخر إلى معمول الخبر المتأخر عنه ، وبالتالي تفقد حقها في الاستعمال، فهو يرى أنّ العرب قد حفظت (لام الابتداء) حقها في الرتبة رغم تأخيرها عن صدر الكلام لدخول(إنّ) فيه، حيث منعوا دخولها على متعلّق الخبر المتأخر عنه، فلا يقال: (إنّ زيدا قائمٌ لفي الدار)؛ مراعاة لحقّ الصدارة لها في الأصل، وقد علّل ذلك بتعبير طريف قال فيه : " لئلّا يُبخس حقُّها كلّ البخس بتأخير ما حقّه صدر الكلام عن جزأي الكلام اللذين هما العمدتان "[27].

فصدر الكلام له أهميته في تحديد المعنى المراد، ولـ (لام الابتداء) دلالة على معنى التوكيد.

خامساً: أثر معاني الكلام في ضبط العامل النحوي:

إنّ الناظر في النحو العربي، يرى عبارات النحاة التي تتناول الإعمال والإهمال، وكثيرا ما كانت تثير مجموعة من التساؤلات، إذ تختلف الحالات والأوضاع التركيبية التي يتباين فيها الإعمال من الإهمال، ومن هنا تتضح بعض الضوابط التي تقوم بتحديد علاقة العامل بمعاني الكلام.

ويمكن التمثيل لذلك بالعامل(إذن)، وآراء النحاة في إعماله وإهماله.و(إذن): من الحروف التي تنصب الفعل المضارع، وهي قد تعمل وقد تهمل، كما أنّ النحاة شبهوها بأفعال الشكّ واليقين؛ مع العلم أنّ (إذن): حرف ، والحروف أضعف في العمل من الأفعال، ولذلك جاز في أفعال الشكّ واليقين العملُ، إذا توسّطت أو تأخرت بخلاف إذن[28].

تدخل (إذن) على الجملة الفعلية، فتنصب الفعل المضارع بشروط[29]:

1 ـ أن تكون مصدّرة في أوّل الكلام، فإن تأخّرت أُلغيت حتماً، نحو (أكرمك إذاً). يقول سيبويه:" اعلم أنّ(إذن) إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأة ، عملت في الفعل"، وهي تُلغى إذا كانت معترضة بين الفعل وبين شيء، والفعلُ معتمدٌ عليه، في هذه الحالة تكون ملغاة ولا تنصب؛ كأن تكون معترضة بين المبتدأ وخبره، نحو:(أنا إذن أكرمُك).

2 ـ أن لا يفصل بينها وبين الفعل بعدها بفاصل إلا القسم، أو(لا) النافية، ، فإن فُصل بينهما بغير ذلك ألغيت، نحو(إذن زيدٌ يكرمُك)، وإذا فصل بالقسم عملت، نحو:(إذن والله أكرِمَك)، وقول الشاعر[30]:

إذن والله **نرميهم** بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب

3 ـ أن يكون الفعلُ بعدها مستقبلاً لا حالاً؛ لأنّ المراد به الحال لابدّ من رفعه، نحو قولك لمن قال: أحبّك: إذن أصدّقك، لأنّ نواصب الفعل تقتضي الاستقبال، وأنت تريد الحال.

ويلخّص الرضيُ ضوابط وشروط إعمال(إذن) وإهمالها بقوله: " وإنما اشترط في نصْب الفعل ألا يتوسط(إذن) بل يتصدّر؛ لأنّ نصب الفعل ـ على ما قلنا ـ لغرض التنصيص على معنى الشرط في (إذن)، والشرطُ مرتبته الصدر، فإذا توسّطت كلمة الشرط، ضعف معنى الشرطية الأصلية، ، فمن ثمّة تقول: والله إن أتيتني لأضربنّك، فكيف بالشرطية العارضة، فكما ضعف معنى الشرط لم يُراعَ ذلك بنصب الفعل بعده"[31].

من معاني الكلام المستخلصة من إيضاح الرضي لإعمال(إذن وإهمالها: معنى الشرطية، ومعنى الواجب في حالة الرفع الملائم له، وأمّا النصبُ فلائمٌ للمعنى غير الواجب. وبهذا يجعل الرضيُ معنى الشرط في درجات متفاوتة بحسب قوّة اقترانه بالمعنى في التركيب، إذ يجعلُ التركيب المصدّر بـ (إذن) دالا على معنى الشرط، ولكنه لا يرقى إلى قوة معنى الشرط في التركيب المصدّر بـ (إن) الشرطية.

واعتباراً لضوابط وشروط إعمال(إذن) وإهمالها، فقد توصّل النحاةُ إلى أحكام تؤكّد ارتباط العمل النحوي بمعاني الكلام:

1 ـ اهتمام النحاة بضرورة التصدّر في الكلام؛ لأنّ معنى الكلام مرتبط بما هو مصدّر في الكلام، والمصدّر من القول في الكلام له من الألفاظ الدالة على المعاني.

2 ـ يوجد ارتباط وثيق بين العمل النحوي والمعنى الذي يُبنى عليه الكلامُ. فحينما يكون الكلام معتمداً على (إذن)، فهو يفيد معنى الجزاء، ويُنصبُ المضارع بعدها، وحينما يكون الكلامُ معتمداً على غيرها، يُرفع المضارعُ بعدها؛ وبالتالي العلاقة قائمة بين العمل النحوي والمعنى المراد في الكلام.

3 ـ الرفع يكون للمعاني الواجبة أصلاً، والنصب والجزمُ يكونان للمعاني غير الواجبة أصلا، مع إمكانية أن يختلف الأصلان لعلة من العلل، وهذا ما يتّضح من خلال ثنائية الإعراب والبناء.

الخاتمة:

في خاتمة هذه الدراسة، ننتهي إلى جملة من النتائج العلمية، أهمها:

1 ـ يعدّ التراث النحوي العربي حلقة أساسية لفهم معطيات اللسانيات الحديثة، وما بشّرت به التداولية على وجه الخصوص.

2 ـ إنّ المنجز الفعلي في (معاني الكلام) هو نتاج نظرية أفعال الكلام التي جاء بها العالمان اللغويان(أوستن وسيرل)، وتقسيمها للأفعال بكلّ أنواعها (فعل القول، والفعل المتضمن في القول، والفعل التأثري)، لها جذور في التراث النحوي العربي، وإن اختلفت العناوين والمسميات.

3 ـ مفهوم العمل اللغوي، ومفهوم معاني الكلام عند أوستن وسيرل، يناظرهما مفهوم(الكلام) عند رضي الدين الأستراباذي، وهو ما يُطلق على كلّ جملة استقلّت بمعنى من معاني الكلام.

4 ـ لا يمكن فكّ العلاقة الوثيقة بين نظام العامل النحوي في لغتنا العربية ومبادئ معاني الكلام، وهذا ما اتضح من خلال صدارة الشرط للكلام.

5 ـ تحديد مستوى التركيب النحوي من خلال ضبط نظام العامل في النحوي، كما يوجد ارتباط وثيق بين العمل النحوي والمعنى الذي يُبنى عليه الكلامُ، ويتضح ذلك من خلال (إذن) وصدارتها للكلام.

-. قائمة الإحالات:

1/ ـ إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، ط2، 1992م، ص 37.

2 ـ ينظر: نظرية العامل في النحو العربي ـ دراسة تأصيلية تركيبية ـ مصطفى بن حمزة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2004م، ص 14.

3 ـ التداولية عند علماء العرب ـ دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، صحراوي مسعود، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م، ص 41.

4 ـ ينظر: التداولية اليوم ـ علم جديد في التواصل، آن روبول وجاك موشلار، ترجمة: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص 32 .

5 ـ نظرية الفعل الكلامي، هشام عبد الله الخليفة، مكتبة لبنان ـ الشركة المصرية للنشر، بيروت، ط1، 2007م، ص 91.

6 ـ ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلار وآن ريبول، ترجمة عدد من الأساتذة، بإشراف:عز الدين مجدوب،المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010م، ص 68 .

7 ـ الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، ابن فارس أحمد، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة الفيصلية،مكة المكرمة،2003م، ص 289.

8 ـ أسرار البلاغة، الجرجاني عبد القاهر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2009م،ص 167، 168.

9 ـ دلائل الإعجاز، الجرجاني عبد القاهر، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992م، ص 526.

10 ـ رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب تحقيق: عبد العال سالم مكرم،عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000م، 336/4.

11 ـ ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 104/1.

12ـ بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، المنصف عاشور، منشورات كلية الآداب، جامعة تونس(د.ط)، 1991م، ص 54.

13ـ شرح المفصّل، موفق الدين بن يعيش، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ، 2001م، 83/1.

14ـ لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل، وهو في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان (د.ط.ت)، 172/1.

15ـ لم أقف على نسبة لقائل البيت الشعري، وهو في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد،دار إحياء التراث العربي،بيروت، لبنان، ط2،، 183/1.

16ـ ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 225/1 ـ 227.

17 ـ ينظر: شرح الرضي على الكافية، 226/1.

18 ـ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، أبو البركات، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد،الكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1 ، 2003م، 177/1.

19 ـ ينظر: شرح المفصّل، ابن يعيش، 102/1.

20ـ ينظر: شرح الرضي على الكافية، 331/4.

21 ـ الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد النجار،الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، 1999م، 33/2.

22ـ شرح الرضي على الكافية، 336/4.

23 ـ الخصائص، ابن حني، 315/1.

24 ـ شرح الرضي على الكافية، 357/4

25 ـ ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 247/1.

26 ـ ينظر: معاني الحروف، الرماني، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، ط3، 1984م، ص 51.

27 ـ ينظر: شرح الرضي ، 358/4.

28 ـ ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، 17/7.

29. ينظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1973م، 16/3، وشرح الكافية، الرضي الأستراباذي ، 1535/3 .

30 ـ البيت لحسان بن ثابت الأنصاري، ينظر:شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر،دار الكتاب، دمشق(د.ط) 1992م، ص 291.

31 ـ شرح الرضي، 44/4.

قائمة المصادر والمراجع :

1 ـ إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، ط2، 1992م.
2 ـ أسرار البلاغة، الجرجاني عبد القاهر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2009م.
3ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان (د.ط.ت).
4ـ بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، المنصف عاشور، منشورات كلية الآداب، جامعة تونس(د.ط)، 1991م.
5 ـ التداولية عند علماء العرب ـ دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، صحراوي مسعود، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م.
6 ـ التداولية اليوم ـ علم جديد في التواصل، آن روبول وجاك موشلار، ترجمة: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.
7 ـ دلائل الإعجاز، الجرجاني عبد القاهر، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992م، ص 526.
8 ـ الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، ابن فارس أحمد، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة الفيصلية،مكة المكرمة،2003م.
9 ـ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم،عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000م.
10 ـ شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر،دار الكتاب، دمشق(د.ط) 1992م.
11ـ شرح المفصّل، موفق الدين بن يعيش، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ، 2001م.
12ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد،دار إحياء التراث العربي،بيروت، لبنان، ط2.
13 ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، أبو البركات، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد،الكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1 ، 2003م.
14 ـ الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد النجار،الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، 1999م.
15 ـ القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلار وآن ريبول، ترجمة عدد من الأساتذة، بإشراف:عز الدين مجدوب،المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010م.
16 ـ معاني الحروف، الرماني، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، ط3، 1984م.
17 ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر.
18. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1973م، 16/3.
19 ـ نظرية العامل في النحو العربي ـ دراسة تأصيلية تركيبية ـ مصطفى بن حمزة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2004م.
20 ـ نظرية الفعل الكلامي، هشام عبد الله الخليفة، مكتبة لبنان ـ الشركة المصرية للنشر، بيروت، ط1، 2007م.